الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.47

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
14 August 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تحسن الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-36913 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/63/514/Add.1)

١ - **الرئيس:** ذكّر بأن وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية سبق أن أطلعت اللجنة في جلستها الرابعة والأربعين المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ على الحالة المالية الراهنة للمنظمة، وقال إن بيانها صدر بوصفه تقريرا للأمين العام بالرمز A/63/514/Add.1.

٢ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): قال إنه منذ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ وردت مدفوعات مختلفة لم تؤخذ في الحسبان في بيان وكيلة الأمين العام. وهي تشمل مدفوعات للميزانية العادية قدرها ١٢ مليون دولار من البرازيل و ١٣٦ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، ومدفوعات لحفظ السلام قدرها ١٩٢ مليون دولار من اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ تلقي مدفوعات من السويد لأجل المخطط العام لتجديد مباني المقر، ومن جنوب أفريقيا لأجل عمليات حفظ السلام. ولدى أخذ جميع المدفوعات الواردة مؤخرا في الحسبان، ينبغي أن تضاف الدول الأعضاء التالية إلى قائمة الدول التي سددت اشتراكاتها كاملة: إندونيسيا وتايلند وغواتيمالا والكويت ونيجيريا فيما يتعلق بالميزانية العادية؛ وأستراليا وجنوب أفريقيا فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام؛ وإندونيسيا والسويد والنرويج فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر؛ والبرتغال وبيلاروس والجبل الأسود وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغواتيمالا ونيجيريا فيما يتعلق بالمحكمتين الدوليتين. وبذا تكون كل من أستراليا وجنوب أفريقيا والسويد قد التحقت بالدول الأعضاء الست عشرة (A/63/514/Add.1، الفقرة ٢٩) التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد.

٣ - **السيد عبد المنان** (السودان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن تسديد الاشتراكات المقررة كاملة وفي مواعيدها يعتبر التزاما بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن رفض المجموعة للتدابير القسرية الانفرادية التي توجد عراقيل تحول بين أعضائها وتسديد اشتراكاتهم في ميزانية المنظمة. وأشار إلى أن المنظمة قد تكون معرضة لخطر حدوث نقص نقدي في ميزانيتها العادية في المستقبل القريب، يعزى ذلك إلى الاشتراكات الضخمة غير المسددة المستحقة على دولة واحدة من الدول الأعضاء؛ وقال إن هذه مشكلة مؤثرة على المنظومة كلها يلزم حلها حلا مبرما. وفيما يتعلق باشتراكات عمليات حفظ السلام؛ أعرب عن قلق المجموعة من أن نسبة الثلثين من الاشتراكات غير المسددة التي بلغت ٢,٩ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ مستحقة على اثنتين من الدول الأعضاء، وهما الولايات المتحدة واليابان، وحث جميع الدول التي لم تسوِّ بعد متأخراتها الخاصة بحفظ السلام على أن تفعل ذلك. كما تلاحظ المجموعة بقلق أن المستحق للدول المساهمة بقوات يناهز بليون دولار، وذلك بسبب نقص الفائض النقدي في العديد من البعثات وبطء معدل التسديد من قبل الأمانة العامة. وأية فوائض نقدية في البعثات العاملة ينبغي أن تستخدم لتسوية الالتزامات غير المسددة أو أن ترد إلى فرادى الدول الأعضاء؛ ولا ينبغي أن تستخدم لأغراض الاقتراض المتبادل فيما بين عمليات حفظ السلام. واختتم كلامه قائلا إن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين ستظل على التزامها بالجهود الرامية إلى تحسين فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها، وبالوفاء بكامل التزاماتها المالية تجاه المنظمة في مواعيدها وبدون شروط.

٤ - **السيدة كراهولكوفا** (الجمهورية التشيكية): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا وصربيا؛ بالإضافة

إلى أرمينيا وأوكرانيا، فأكدت أن كل دولة من فرادى الدول الأعضاء مسؤولة عن تسديد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط، وأن الأزمة المالية العالمية تجعل من استخدام المنظمة لمواردها بكفاءة أمرا أكثر أهمية من أي وقت مضى.

٥ - واستطردت قائلة إنه بالرغم من أن ١٤٦ دولة من الدول الأعضاء سددت كامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، فإن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بقلق أن الاشتراكات المقررة غير المسددة من السنوات السابقة بلغت ٤١٧ مليون دولار في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، وأن الأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام بلغت في نهاية عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٨٨٤ ٢ مليون دولار، مما يمثل زيادة عن مبلغ العام السابق. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأموال المتبقية في حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية ينبغي ردها إلى الدول الأعضاء وألا تُستبقى من قبل المنظمة؛ أما تمويل البعثات العاملة من هذه الأموال عوضا عن الاشتراكات المقررة غير المسددة لتلك البعثات فهو نهج لا يمكن أن يستديم.

٦ - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي ينوه إلى أن المحكمة الجنائية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد تواجه صعوبات في المرحلة الختامية لعملهما، بسبب الاشتراكات غير المسددة البالغة ١٥٨ مليون دولار، وأن ٨٤ دولة فقط من الدول الأعضاء سددت أنصبتها المقررة كاملة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، مقابل ٩٠ دولة في العام السابق. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تسدد مدفوعاتها حتى يُكفل تنفيذ المخطط في المواعيد المحددة. ويسهم الاتحاد الأوروبي من جانبه بما يقرب من ٤٠ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة، وسيداوم على الدعوة إلى إدارة الموارد على نحو شفاف وفعال من حيث التكلفة.

٧ - **السيد بالانتاين** (نيوزيلندا): تكلم أيضا باسم أستراليا وكندا، فقال إن تعود عدد من الدول الأعضاء على نحو منتظم عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المنظمة أمر غير مقبول، وإن من المثير للقلق رؤية اتجاه سلبي يبرز مرة أخرى في هذا الصدد في عام ٢٠٠٩. واسترسل قائلا إنه مع اعترافه بالصعوبات التي تحيق ببعض الحكومات، فإنه يهيب بالدول الأعضاء أن تكسر الحلقة المفرغة للتسديد المجتزأ وعدم التسديد، التي لا تعرض للخطر فحسب إمكانية إنجاز المنظمة لولاياتها، بل تعاقب أيضا الدول الأعضاء المسددة لكامل أنصبتها، وكذلك الدول المساهمة بقوات، التي تترك منتظرة لاسترداد ما تتكبده من تكاليف. وفي هذا الوقت الذي تُدعى فيه الأمم المتحدة إلى إنجاز المزيد، ووصلت فيه الميزانية العادية وتكاليف حفظ السلام إلى مستويات قياسية؛ لا بد من إيجاد السبل التي تكفل تنظيم برنامج عمل المنظمة وتنفيذه بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة.

٨ - **السيد رويس ماسيو** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن تمتع المنظمة بصحة مالية جيدة أمر أساسي لإنجاز ولاياتها، ولذا يجب على الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها المقررة في مواعيدها. ومجموعة ريو قلقة من الاتجاه السلبي الذي هيمن على حالة التسديد في الآونة الأخيرة، على الرغم من التحسن النسبي العام بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وبالمثل، فإن معدل تسديد المبالغ المستحقة مقابل تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠٠٨ ما زال غير مرض رغم ما طرأ عليه من ارتفاع طفيف، إذ ما زالت هناك ديون غير مسددة لبلدان عدة في المجموعة، يُعزى معظمها إلى أن الدول الأعضاء لم تسدد جميعها كامل الأنصبة المقررة لحفظ السلام في مواعيدها. والمنحى التصاعدي في الالتزامات الجديدة المتوقعة لعام ٢٠٠٩ هو مصدر قلق بوجه خاص. لذا تحث مجموعة ريو الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد كامل اشتراكاتها المقررة على أن

تفعل ذلك، بحيث تمكن المنظمة من تسديد مستحقات البلدان المساهمة بالقوات والمعدات ومن الاضطلاع بمهمتها الأساسية لحفظ السلام.

٩ - وأضاف يقول إنه إذا كانت البلدان التي أوفت بكامل التزاماتها المالية جديرة بالثناء، فمن المهم أيضا الاعتراف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تسديد مساهماتها على الرغم من الظروف الصعبة. فالأزمة المالية الحالية تجعل من العسير على بلدان مجموعة ريو، على وجه الخصوص، أن تدفع أنصبتها المقررة كاملة وفي مواعيدها. بيد أنه يجب التشديد على أن الجزء الأكبر من الديون لا يزال في ذمة عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو، وهو أمر يلحق ضررا كبيرا بالسلامة المالية للمنظمة. وينبغي توفير جميع التسهيلات لتمكين الدول الأعضاء من دفع اشتراكاتها كاملة وفي مواعيدها. وترفض المجموعة أي تدبير انفرادي لا يمتثل لأحكام القانون الدولي ويعوق أعضاء المجموعة عن تسديد اشتراكاتهم في ميزانية المنظمة أو يمنعهم من ذلك. وأعرب عن تأييد مجموعة ريو المستمر لتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر في المواعيد المقررة، وذكّر الأمانة العامة بأهمية كفالة أن تكون المعلومات المقدمة إلى وسائط الإعلام بشأن حالة مدفوعات الدول الأعضاء معلومات مستكملة إلى أقصى مدى ممكن.

١٠ - **السيد لوي هوي شين** (سنغافورة): قال إن المبالغ المستحقة على الدول الأعضاء لكل من الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام كبيرة بقدر غير مقبول. وذكر أن وفده يلاحظ أيضا تزايد عدد البلدان التي لا تفي بكامل التزاماتها المالية تجاه المنظمة. وتواجه بعض الدول الأعضاء صعوبات حقيقية في تسديد اشتراكاتها المقررة، لكنها لا تموّل نسبة كبيرة من الميزانية. فسبب الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة يكمن في التأخر في الدفع وفي عدم الدفع من جانب كبار المساهمين. بيد أنه يلزم أيضا أن تدير المنظمة مواردها إدارة جيدة، وبخاصة عن طريق تحسين الكفاءة، وتعيين واستبقاء موظفين أكفاء ومخلصين، وإنماء ثقافة أشد قوة وتوجها نحو تحقيق النتائج. كما أنها يجب أن تغرس الشفافية والمساءلة باعتبارهما من الأولويات. وختم كلامه بالقول إن وفده يحث الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط. فالأعضاء الذين يمتنعون عن التسديد يقوضون الالتزام الذي قطعوه على أنفسهم عند الانضمام إلى الأمم المتحدة ويُضعفون من فعالية المنظمة.

١١ - **السيدة نونيز موردوش** (كوبا): قالت إنه على الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ في عام ٢٠٠٨، فإن الوضع المالي للأمم المتحدة لا يزال على حاله تقريبا. فالدولة العضو الأكثر استفادة من جدول الأنصبة المقررة المعوجّ لا تزال هي المدين الأكبر للمنظمة. أما كوبا، فقد سددت كل أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ونصف أنصبتها المقررة للميزانية العادية، كما أنها قدمت مساهمات كبيرة لعمليات حفظ السلام. وقد فعلت ذلك على الرغم من الحظر الاقتصادي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة، والذي يمنع كوبا من استخدام دولارات الولايات المتحدة في المعاملات الدولية ويضطرها إلى دفع اشتراكاتها عن طريق بلد ثالث.

١٢ - واستطردت قائلة إن كوبا قلقة من الزيادة الحادة في الميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، والتي يقدر مجموعها بنحو ٨,٢ بلايين دولار. وعلى الرغم من أن عمليات حفظ السلام تشكل ضرورة أساسية، فإن الأموال المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تساير الأموال المخصصة لعمليات حفظ السلام، مما يعرض للخطر إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية المختلفة. ويبدو بوضوح أن عمل المنظمة يأخذ بحكم الواقع

منحى عسكريا، والميزانية العادية تعكس هذا الاختلال في التوازن بين مجالات نشاط المنظمة.

١٣ - وأكدت من جديد استعداد بلدها للوفاء بالتزاماته المالية كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط، ودعت الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوه.

١٤ - **السيد موكاي** (اليابان): قال إن حكومته أوفت دائما بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، وإنها ستبذل كل جهدها للمداومة على ذلك في المستقبل. وأعرب عن سرور وفده من أن ١٤٦ دولة من الدول الأعضاء قد سددت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ وأن الموارد النقدية المتاحة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بلغت ٧٩١ مليون دولار، مقابل ١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨.

١٥ - وأعرب عن شعور وفده بالقلق إزاء الازدياد المستمر للميزانية العادية، الذي يعسّر على الدول الأعضاء تسديد أنصبتها المقررة. وينبغي للأمين العام، لدى إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، أن يقدم للدول الأعضاء صورة شاملة ومحددة الأولويات عن الاحتياجات المتوقعة للمنظمة، وأن يبذل كل جهد ممكن لاستيعاب التكاليف الإضافية بتحقيق مكاسب عبر زيادة الكفاءة. وينبغي له أن يقدم ميزانية يمكن تمويلها، على أساس مخطط الميزانية الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٦ - ووصف الميزانية الكلية لعمليات حفظ السلام، التي تبلغ حاليا ٨,٢ بلايين دولار، بأنها عبء هائل على كاهل الدول الأعضاء. وقال إنه بينما تستطلع اللجنة سبل جعل عمليات حفظ السلام أكثر كفاءة من حيث التكلفة، ينبغي للأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن لوضع مقترحات للميزانية تتسم بقدر أكبر من الواقعية. والأرصدة التي تتبقى من عمليات حفظ السلام المنتهية ينبغي أن تعاد إلى الدول الأعضاء وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبة وفده في سبر الأسباب التي جعلت الاقتراض من حسابات العمليات المنتهية ضروريا في عام ٢٠٠٨ لتمويل سبع عمليات جارية.

١٧ - وأردف قائلا إن عددا من الدول الأعضاء التي اختارت أن تكون أنصبتها المقررة لتمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر متعددة السنوات، ومنها اليابان، سدد مع ذلك دفعات مسبقة، لاعتقاد هذه الدول أن وجود رصيد نقدي قوي، بلغ زهاء بليون دولار ونيف في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، مقترنا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لاستيعاب التكاليف ذات الصلة، يمكن أن يؤدي إلى تنفيذ المشروع بمزيد من السلاسة.

١٨ - وأضاف قائلا إنه في حين أنه يتحتم على الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة، فإن من الضروري أيضا، نظرا إلى الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، أن تعد الأمانة العامة مقترحات ميزانوية تتسم بالتقشف وأن تحد من النفقات. وينبغي للأمين العام أن ينفذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة تنفيذا كاملا لكي يتمكن من وضع الميزانيات على أساس الموارد المتاحة فعليا للمنظمة.

١٩ - **السيد شيرباك** (الاتحاد الروسي): قال إنه بالرغم من أن الحالة المالية للمنظمة قد تحسنت بعض الشيء في عام ٢٠٠٨، فإن مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام أكبر مما كان عليه في عام ٢٠٠٧. ويأتي عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في وقت زاد فيه الإنفاق على عمليات حفظ السلام مما قد يؤثر سلبا على عمل المنظمة. وللحيلولة دون حدوث ذلك، ينبغي على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية كاملة وفي مواعيدها، وبخاصة فيما يتعلق بقوات حفظ السلام. وينبغي على الأمانة العامة من جانبها أن تواصل جهودها الرامية إلى ترشيد التخطيط المالي وضبط الاحتياجات من الموظفين.

٢٠ - **السيدة يو هونغ** (الصين): قالت إن الوضع المالي السليم هو وحده الذي يمكّن المنظمة من تعزيز دورها في الشؤون الدولية. وأردفت قائلة إن وفدها يسرّه من ثم أنه، بالرغم من الأزمة المالية الحالية، سددت معظم الدول الأعضاء اشتراكاتها كاملة وفي مواعيدها في عام ٢٠٠٨، بينما يعزى الجزء الأكبر من المتأخرات إلى مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء.

٢١ - وأردفت قائلة إن الزيادة السريعة في نفقات المنظمة في السنوات الأخيرة تضع عبئا كبيرا على كاهل الدول الأعضاء وعلى البلدان النامية بصفة خاصة. ولذلك ينبغي أن تعكس الميزانية العادية قدرة الدول الأعضاء على الدفع، كما ينبغي للأمانة العامة أن تعمل على تعزيز إدارة الميزانية، وإنفاذ الانضباط المالي، واستخدام كل قرش من اشتراكات الدول الأعضاء استخداما فعالا.

٢٢ - واستطردت قائلة إنه بالرغم من أن الصين عانت من عدة كوارث طبيعية في عام ٢٠٠٨، من بينها الزلزال المدمر في مقاطعة سيشوان، فإنها سددت اشتراكاتها المقررة كاملة فيما يتعلق بالميزانية العادية وبعمليات حفظ السلام، فضلا عن أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين وللمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٩، سددت الصين بالفعل كامل اشتراكاتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر وللمحكمتين الدوليتين وأكثر من نصف اشتراكها المقرر للميزانية العادية.

٢٣ - **السيد برانت** (البرازيل): قال إنه بالرغم من أن تقرير الأمين العام يتضمن إسقاطات مستكملة بناء على المعلومات المتاحة حتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، كان ينبغي لكبار مسؤولي الإدارة بالأمم المتحدة أن يزودوا وسائط الإعلام بأحدث المعلومات المتاحة لدى انعقاد مؤتمرهم الصحفي في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمبالغ التي سددتها عدة بلدان بعد ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، ومنها بلده.

٢٤ - **السيدة نورمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلمت ممارسة لحق الرد، فقالت إن حكومتها تأخذ مسؤولياتها الدولية مأخذ الجد. وذكرت أن حكومتها أعلنت في وقت سابق من عام ٢٠٠٩ عن تدابير تهدف إلى زيادة الاتصال بين مواطني الولايات المتحدة وأقاربهم في كوبا. كما أذنت للكيانات التجارية في الولايات المتحدة بالتفاوض للتوصل إلى اتفاقات ترمي إلى تيسير أنشطة شتى من أجل زيادة الاتصال بين الشعب الكوبي والعالم الخارجي، وتعزيز حرية التعبير وحرية الضمير.

٢٥ - واسترسلت قائلة إن بلدها، كما ذكر المراقب المالي في وقت سابق سدد مؤخرا مبلغ قدره ١٣٦ مليون دولار، فأكمل بذلك تسديد اشتراكه المقرر للميزانية العادية لعام ٢٠٠٨. وبسداد ذلك المبلغ، وصل مجموع الاشتراكات التي سددها بلدها للميزانية العادية للأمم المتحدة ولعمليات حفظ السلام ١,٢٤ بليون دولار. وأضافت قائلة إن بلدها مستكمل لتسديد أنصبته المقررة للآونة الأخيرة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام وإنه سيسدد قريبا جميع المتأخرات المتصلة بعمليات حفظ السلام لما بعد عام ٢٠٠٠، والأنصبة المقررة غير المسددة لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

٢٦ - **السيد كمبرباتش** (كوبا): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن التدابير التي أشارت إليها ممثلة الولايات المتحدة ليس لها تأثير يُذكر على الحظر المفروض من الولايات المتحدة على كوبا. وأردف قائلا إن منح الأمريكيين - الكوبيين الحق في زيارة أقاربهم في كوبا ليس إلا تصحيحا لخطأ جسيم ارتكبته الإدارة السابقة للولايات المتحدة. أما الحظر غير القانوني المفروض من جانب واحد، الذي بدأ في عام ١٩٦٢، فلا يزال مطبقا و لم يُتخذ أي تدبير لإنهائه.

٢٧ - **السيد يولي** (النرويج): قال إن بلده سدد مؤخرا ١٩ مليون دولار للميزانية العادية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.